العرب
الجمعة 2021/01/29
السنة 43 العدد 11955

إستراتيجية سودانية شاملة لإنجاح الزراعة الشتوية

وضع حلول لتأخر الوقود وشح التمويل ومعالجة أمراض المحاصيل

تكشف تحركات الحكومة السودانية اهتماما كبيرا بالقطاع الزراعي، حيث تركز على تعزيز إسهامات الزراعة في النمو وإزالة كافة العراقيل أمامه، في خطوة لتعزيز تصدير المنتجات الزراعية خصوصا بعد رفع الحظر الأميركي.

الخرطوم – تسعى الحكومة السودانية إلى تطوير القطاع الزراعي، من خلال إطلاق لجنة تعمل على متابعة المجال الزراعي عبر مواكبة احتياجات المزارعين وإزالة العقبات أمامهم، في محاولة لاستقطاب الاستثمارات الواعدة.

عرض رئيس الوزراء عبدالله حمدوك خلال اجتماعه باللجنة العليا لإنجاح الموسم الزراعي، خطته وقال إن "الحكومة تهتم بقطاع الزراعة كأساس للخروج من الأزمة الاقتصادية".

وتركّز اللجنة التي تم تشكيلها بقرار من رئيس الوزراء على التدخّل والتنسيق بين مختلف المؤسسات، في مجال السياسات والخدمات والوقود والتمويل والإعلام والتسويق.

وأوضح المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء باللجنة العليا فايز الشيخ في تصريح صحافي، أن لقاءهم مع رئيس الوزراء جاء بعد زيارة ميدانية للجنة الإعلامية لإنجاح الموسم الزراعي، إلى عدد من المشاريع في الجزيرة والقضارف وحلفا والرهد.

عبد الله حمدوك

الحكومة تعول على الزراعة للخروج من الأزمة الاقتصادية

فايز الشيخ

المزارعون اعتمدوا على التمويل الذاتي للحفاظ على أنشطتهم

وأوضح الشيخ أن أعضاء اللجنة العليا التقوا خلال الزيارة الميدانية بالمزارعين والعمال والإدارات وقيادات اتحادات المزارعين في تلك المناطق، ووقفوا على النجاحات التي تحققت، وتم التطرق إلى المشكلات والصعوبات الموجودة، والمتمثلة في تأخر الوقود وشحّ التمويل والآفات التي تصيب المحاصيل.

وبين أن "الدولة بذلت مجهودات لحل هذه المشكلات، فيما بذل المزارعون بدورهم مجهودا كبيرا خاصة في مسألة التمويل، حيث أن بعض المزارعين اعتمدوا على التمويل الذاتي، إضافة إلى دخول البنك الزراعي وبعض الشركات في تمويل بعض المحاصيل الزراعية".

وقال الشيخ إن "لقاء رئيس الوزراء أكد على ضرورة اتخاذ هذه اللجنة كنموذج لآليات التدخل السريع في كافة القضايا التي تهم البلاد، وذلك لأهمية إحكام وتقوية التنسيق بين بعض الوزارات في القضايا المشتركة كالزراعة، مبينا أن رئيس الوزراء أصرّ على تحويل هذه الآلية إلى لجنة دائمة لكل المواسم الزراعية المقبلة، على أن تكون نموذجا لكل اللجان والآليات لأهمية مثل هذا العمل، خاصة في جانبه الشعبي".

وأبان رئيس اللجنة الإعلامية أن الزيارة لتلك المشاريع أكدت اهتمام المزارعين بزيادة المساحات في بعض المناطق، مستدلا في ذلك بزيادة المساحات المزروعة بالجزيرة من 420 ألف فدان قمح في الموسم السابق إلى أكثر 480 ألف فدان، ومن 63 ألف فدان بمشروع حلفا إلى 80 ألف فدان، ما يؤكد اهتمام المزارعين بزراعة القمح باعتباره سلعة استراتيجية خاصة، وأن الموسم السابق حقق إنتاجية عالية.

وأضاف أن رئيس الوزراء أكد على اهتمام الدولة بالتصنيع الزراعي والحيواني لتحقيق قيمة مضافة.

من جهته أوضح مقرر اللجنة العليا لإنجاح الموسم الزراعي محمد عوض الدور الكبير الذي قامت به اللجنة العليا في ما يتعلق بتكامل الأدوار بين الجهدين الشعبي والرسمي، وجهود اللجان الجهوية التي تكونت لمتابعة ومراقبة الموسم الزراعي في الولايات المختلفة، والمشاريع القومية خاصة في مشروعي الجزيرة والرهد.

وبيّن أن اللقاء استعرض التجربة الناجحة التي تمت في زراعة ولاية الخرطوم، وكشف في هذا الصدد عن تكوين اللجنة المركزية على مستوى ولاية الخرطوم ولجان المحليات ولجان قطاعية على مستوى المحليات.

وتركز الحكومة السودانية على تعميم تجربة زراعة ولاية الخرطوم على كل الولايات. وأكد مقرر لجنة التمويل والسياسات باللجنة العليا لإنجاح الموسم الزراعي، أن الموسم الزراعي ناجح جدا ويبشر بإنتاجية عالية.

وأضاف "رغم كل المعوقات المحلية والعالمية التي تواجه الاقتصاد السوداني أو العالمي، إلا أننا استطعنا بمجهودنا وإمكانياتنا المحلية أن نوفر أغلب مستلزمات الإنتاج من مدخلات وأسمدة وفي طور تغطية كل ما يحتاجه موسم حصاد للقمح"، مؤكدا أن اللجنة العليا استطاعت حل كافة المشكلات التي واجهت المزارعين، وحل مشكلة توفير الوقود التي كانت تواجه المزارعين خلال العشرين سنة الماضية، وتكوين رقابة شعبية قللت من تسريب الوقود للسوق السوداء.

ولعل أهم القرارات التي نفذتها لجنة التمويل والسياسات خلال هذا الموسم، رفع التمويل الأصغر من 100 ألف جنيه إلى 300 ألف جنيه، وتم تنفيذه في كل البنوك التجارية معلنا المضي في رفع سقف التمويل إلى أكثر من ذلك حتى يستطيع المزارع مقابلة تكلفة الزراعة.

كما أقرت الحكومة توفير عملات صعبة للبنك الزراعي لمقابلة استيراد بعض المدخلات الزراعية من أسمدة وخيش للتعبئة، والتنسيق مع وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي لسد بعض الفجوات التي تحدث للتمويل الزراعي، وتفعيل دور هيئة المواصفات والمقاييس السودانية في الأسواق المحلية من خلال التواجد الدائم لفحص محاصيل الصادر، والتأكد من جودة المنتج قبل تصديره للخارج.

وتزايد زخم الزراعة السودانية بعد رفع اسم البلد من قائمة الدول الراعية للإرهاب الأميركية، حيث استغلت الحكومة ذلك لزيادة الاستثمارات.

وفي وقت سابق، اتفقت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في السودان مع الولايات المتحدة، على توطيد التعاون بين البلدين في مجال الزراعة وتطويره عبر التقنيات الأميركية الحديثة.

وسيتم تنفيذ الاتفاق بالتعاون مع الجامعات الأميركية الكبرى، وذلك بفتح آفاق جديدة، لاسيما الاستثمار الزراعي الخاص بالقيمة المضافة وقطاع تكنولوجيا الري للمساعدة على تنمية وتطوير القطاع الزراعي السوداني.

ورغم كل المحاولات لجذب الاستثمارات، عجزت الخرطوم عن الاستفادة من الأموال المتدفقة إليها وزيادة احتياطاتها النقدية من العملة الصعبة، التي تعد من بين الأضعف عربيا بواقع مليار دولار.

ويرى خبراء أن الموارد الحيوانية التي يزخر بها السودان، تنتظر إرادة سياسية ورؤية اقتصادية شاملة للاستفادة منها، بعد التخلص من الأوضاع الأمنية والسياسية التي تعرقل كل عمليات البناء والتقدم.

ويطمح السودان إلى تنمية صادراته التي تمثل أحد روافد النقد الأجنبي الشحيح، الذي تشهده البلاد جراء الهبوط الحاد في العملة المحلية. ويساهم قطاع تصدير المواشي بنحو 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتواجه الثروة الحيوانية صعوبات كبيرة تحول دون الاستغلال الأمثل لها، منها فرض رسوم على نقلها بين المحافظات المختلفة، وانتشار التهريب عبر الحدود. ويمثل الإهمال البيطري إحدى الصعوبات الأخرى أمام تصدير الثروة الحيوانية، نظرا لغياب شروط الجودة وعدم وجود مسالخ متطورة، وهو ما يفقد القطاع قيمة مضافة يمكن أن تدر عائدات أكبر على الخزينة العامة للبلاد.

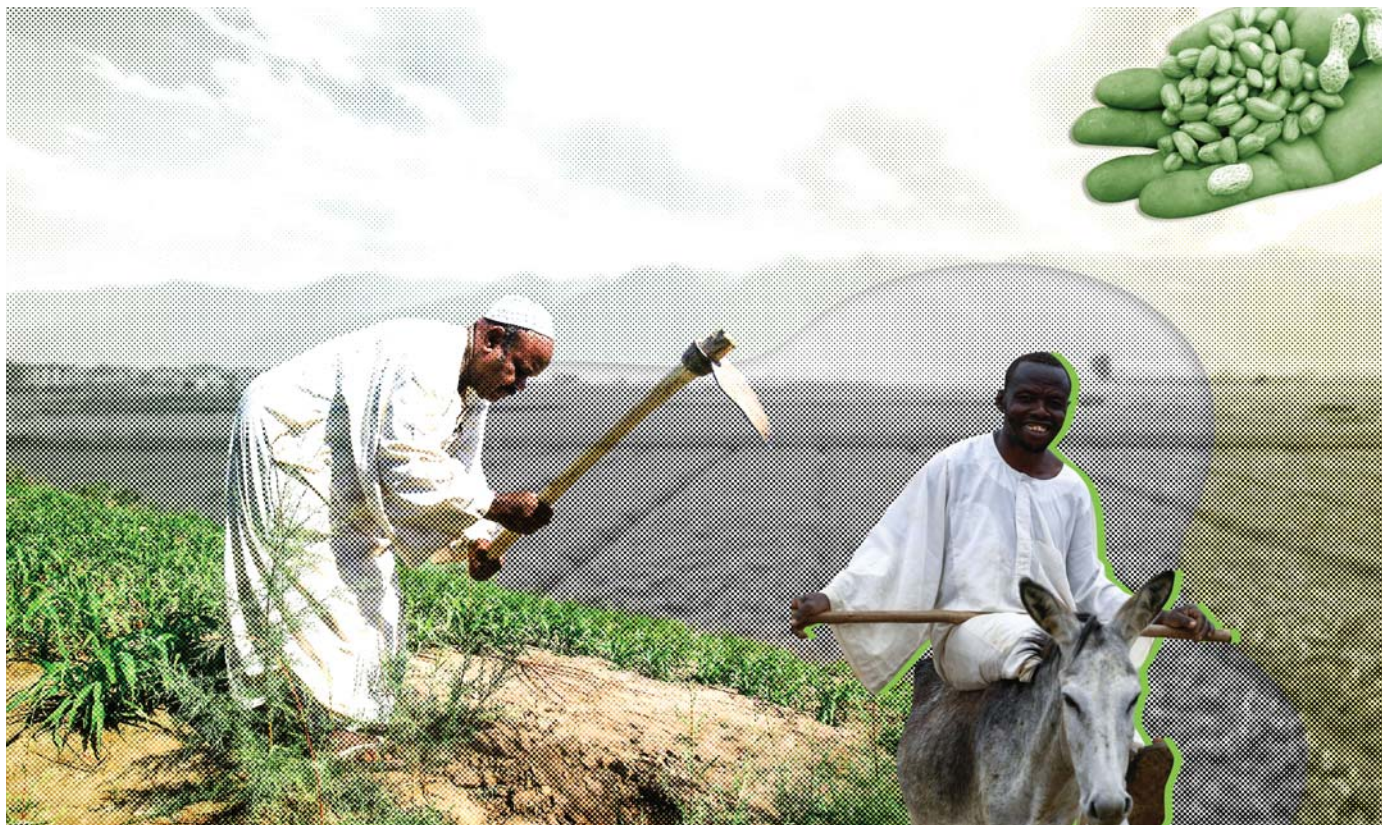

الزراعة كنز ينتظر المستكشفين

إطعام المليارات وحماية البيئة معادلة توازن صعبة

زراعة الأراضي لتعزيز إمدادات الغذاء تعمق انبعاثات حرارة الكوكب

تطرح التزامات إطعام المليارات من المهددين بالمجاعة وحماية البيئة معادلة صعبة، حيث تشكل عمليات تحويل مساحات كبيرة من الأراضي للزراعة لتعزيز الإمدادات الغذائية، تحديا كبيرا يزيد من انبعاثات حرارة الكوكب، مما يفرض عبئا على الأكثر فقرا خصوصا في ظل تغيرات المناخ.

بانكوك – حذر باحثون الثلاثاء من أن تحويل مساحات كبيرة من الأراضي للزراعة لتعزيز الإمدادات الغذائية، يزيد من انبعاثات حرارة الكوكب، ويفرض عبئا أكبر على الدول الفقيرة التي تتحمل بالفعل وطأة تغير المناخ.

وقد أظهرت دراسة أجرتها جامعة ولاية أريزونا لتحليل حوالي 1500 صفقة كبيرة للأراضي، يبلغ مجموعها 37 مليون هكتار (91 مليون فدان) عبر جنوب شرق آسيا وأميركا اللاتينية وأفريقيا وأوروبا الشرقية، أن تطهير الأرض للزراعة ربما يكون قد أطلق حوالي 2.3 غيغا طن من انبعاثات الكربون.

ومع وجود لوائح للحدّ من تحويل الأراضي أو لحماية الغابات، كان من الممكن خفض الانبعاثات إلى 0.8 ميغا طن وفقا للدراسة، التي نُشرت هذا الشهر في مجلة "ناتشر فود". وقال تشوان لياو، الأستاذ المساعد في كلية الاستدامة بجامعة ولاية أريزونا والمؤلف الرئيسي للدراسة "من غير الواقعي أن نقول إننا لا نستطيع تحويل المزيد من الأراضي، نظرا لأن سكان العالم يتزايدون، خاصة في الدول النامية. لكن لا يزال يتعين علينا تقليل انبعاثات الكربون مع متابعة التنمية الزراعية".

أدت الزيادة الحادة في أسعار المواد الغذائية في عام 2007 إلى اندفاع عالمي لزراعة الأراضي لزيادة الأمن الغذائي، مع قيام الدول الأكثر ثراء والشركات متعددة الجنسيات باقتناص الأراضي في الدول الفقيرة.

وفي جميع أنحاء العالم، تتركز الأراضي بشكل متزايد في أيدي عدد أقل من الشركات، لاسيما تلك الخاصة بالشركات الزراعية الكبيرة والمستثمرين، حيث تدير 1 في المئة من الشركات الزراعية أكثر من 70 في المئة من الأراضي الزراعية في العالم، وفقا لدراسة أجريت عام 2020.

وقال لياو إنه في حين أن العواقب الاجتماعية والاقتصادية لمثل هذه الصفقات كانت واضحة -بما في ذلك التهديدات لسبل عيش المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة- فإن اللوائح للحد من الأضرار البيئية نادرة، لأن الهدف هو زيادة إنتاج الغذاء.

وأضاف "إن تطبيق السياسات البيئية لا يقلل من مساحة الأراضي التي يمكن استخدامها في التنمية الزراعية".

وقال "لكن الأمر صعب بالنظر إلى أن حكومات الدول المضيفة حريصة للغاية على الالتحاق بالتنمية الزراعية". لذا فمن الأفضل تحقيق التوازن بين الحاجتين من خلال السماح بالتنمية الزراعية في الأراضي ذات القيم الكربونية المنخفضة أو الغطاء الحرجي المنخفض، ومن خلال تنشيط الأراضي الزراعية المهجورة لتوليد انبعاثات كربونية أقل.

نريد غذاء وهواء نظيفا

الزراعة وإزالة الغابات، تشكلان ما يقرب من ربع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على مستوى العالم

ويعد ثاني أكسيد الكربون هو غاز الدفيئة الرئيسي المسؤول عن ارتفاع درجات الحرارة. بلغ إجمالي انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون لعام 2019 مستوى قياسيا بلغ 59.1 غيغا طن، وفقا لبيانات الأمم المتحدة.

تشكل الزراعة وإزالة الغابات ما يقرب من ربع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على مستوى العالم، أكبر من حصة قطاع النقل. وقد سلطت جائحة كورونا الضوء على آثار التحضر السريع وإزالة الغابات، والتي ساهمت أيضا في انتشار الأمراض المعدية. وفي الأسبوع الماضي، قالت المجموعة الخضراء "دبيو دبليو إف" إن العالم فقد غابات استوائية تعادل حجم كاليفورنيا على مدى 13 عاما حتى عام 2017، حيث كانت الزراعة التجارية السبب الرئيسي لإزالة الغابات.

وقال لياو إنه لتلبية الطلب المتزايد على الغذاء، من الضروري زيادة الإنتاج في الأراضي الزراعية الموجودة، وإنفاذ القوانين للحد من تحويل الأراضي "لحماية الغابات عالية القيمة الكربونية مع السماح بالتنمية الزراعية على الأراضي منخفضة القيمة الكربونية". وأضاف أن "الوباء يجعل الحفاظ على الزراعة والأمن الغذائي أكثر إلحاحا".

أرباح فيسبوك تفوق التوقعات بدعم نشاط الإعلانات

واشنطن – تجاوزت الإيرادات الفصلية لشركة فيسبوك التوقعات بشكل كبير، وذلك بعد نشاط مكثف للإعلانات من شركات تجارة التجزئة الإلكترونية في موسم العطل، لكنها حذرت من أن تعديلات أبل الوشيكة بشأن الخصوصية قد تضر بالإيرادات، إذ تتعارض مع الاستهداف الإعلاني.

وقالت أكبر شركة للتواصل الاجتماعي في العالم إنها تتوقع أن تواجه "الكثير من الرياح المعاكسة على صعيد الاستهداف الإعلاني في 2021".

وتتوقع فيسبوك أن تحديث أبل لنظامها التشغيلي أي.أو.أس 14 لهواتف أيفون قد يبدأ في التأثير سلبا على الإيرادات في نهاية الربع الأول، واستقر سهم الشركة بعد ساعات من تراجعه في البداية.

وقالت الشركة إن زيادة نشاط التجارة الإلكترونية بفعل الجائحة والتحول في الطلب الاستهلاكي إلى السلع بدلا من الخدمات عززا نمو الإيرادات التي تفتر على نحو مطرد مع نضوج أنشطتها.

وزادت الإيرادات الكلية، المؤلفة كلها تقريبا من مبيعات الإعلانات، 33 في المئة إلى 28.07 مليار دولار في الربع الرابع المنتهي في 31 ديسمبر مقارنة مع 21.08 مليار دولار قبل عام.

ووفقا لبيانات من أي.بي.إي.إس من رفينتيف، كان متوسط توقعات المحللين أن تحقق الشركة إيرادات فصلية بـ26.44 مليار دولار.

وبلغ صافي الربح 11.22 مليار دولار أو 3.88 دولار للسهم مقارنة مع 7.35 مليار دولار أو 2.56 دولار للسهم.

وزاد المستخدمون النشطون شهريا 12 في المئة إلى 2.80 مليار، وهو ما يتجاوز 2.75 مليار في توقعات المحللين.

وأصبحت شركة فيسبوك تواجه تحدّيا قانونيا كبيرا بعد أن رفعت لجنة التجارة الفدرالية الأميركية دعوى قضائية ضدها، قائلة إن الأخيرة استخدمت استراتيجية "الشراء أو السحق" لاقتناص المنافسين الأكبر وإبعاد المنافسين الأصغر في السوق. وقد تضطر شركة فيسبوك إلى بيع أصولها الثمينة واتساب وإنستغرام، بعد أن رفعت العديد من الدعاوى القضائية ضدها.

ورفعت كل ولاية أميركية تقريبا دعاوى قضائية ضد شركة فيسبوك في إجراء قانوني لمكافحة احتكار سوق المنافسة، قائلة إن الصفقات غير عادلة وأضرت المستهلكين في النهاية.

زيادة التجارة الإلكترونية والتحول في الطلب الاستهلاكي إلى السلع بدلا من الخدمات عززا نمو الإيرادات

وفي وقت سابق، أقامت وزارة العدل الأميركية دعوى لمكافحة الاحتكار ضد غوغل المملوكة لألفابت، زاعمة أن الشركة البالغة قيمتها تريليون دولار تستخدم قوتها السوقية لردع المنافسين. وقالت إن لا شيء مستبعدا بما في ذلك تقسيم شركة البحث عبر الإنترنت والإعلانات.

وسجلت شركة "فيسبوك إنترنشيونال هولدينغ يونيمياتد كومباني" إيرادات بلغت 30 مليار دولار في العام 2018، أي أكثر من نصف إجمالي مبيعات فيسبوك العالمية البالغة 56 مليار دولار.